التفويض في القرآن والسنة
- دراسة عقدية -

د. محمد عبد الحميد الخطيب * و السيد حمزة فرحان الشديفات **

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٧/١١/١٩م **تاريخ قبول البحث:** ٢٠٠٨/١١/١١م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معنى التفويض في القرآن والسنة ونشأة فكرة التفويض بين المذاهب الإسلامية ودوره في العقيدة الإسلامية، والفائدة منه، حيث تحدث الباحثان في المبحث الأول عن معنى التفويض لغة واصطلاحاً، والمصطلحات التي يستعملها علماء العقيدة في هذا المجال مثل: الأخذ بالظاهر والإثبات.

وتحدثنا في المبحث الثاني عن التفويض في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وخلصت الدراسة إلى تبين أهمية التفويض عند علماء المسلمين.

Abstract

This study aims to clarify the meaning of the Submition in the Qur'an and Sunnah, and when this idea appear among Islamic School, and the role of the Submition in the Islamic Creed, and its important.

The study Concluded that the Submition is essential for the Muslim in some matters, in order not to slip in his/her Faith or Creed.

تمهيد:

من القضايا المعاصرة في الفكر الإسلامي ذات الأهمية في العقيدة الإسلامية قضية التفويض، هذه القضية الشائكة عند الفرق الإسلامية، التي كان لها آثار فكرية في عقيدة أهل السنة والجماعة.

ويبين الباحثان في هذا البحث التفويض ومسلكه، ودوره في العقائد، وموقف العلماء منه، ونشأة هذه الفكرة، ورأي المفسرين، والفائدة من سلوك طريق التفويض، ودوره في معرفة النصوص.

وتناولت الدراسة أيضاً دعوى أن التفويض مذهب السلف، ومعرفة هل أن السلف فوضوا؟ ومن الذين فوضوا؟ وذكر الأسباب الّتي جعلتهم يفوضون، والدور الّذي أداه التفويض في النهوض بالحضارة الإسلامية.

وبينت الدراسة أيضاً النظر في أقوال العلماء الذين قالوا بالتفويض، وبيان ما استدلوا به لهذه الفكرة.

إن الشريعة المطهرة مرتبطة باللغة العربية ارتباطاً وثيقاً. قال تعالى: **﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾**[٣: فصلت]، ولذلك فإن المباحث الشرعية الإسلامية على اختلافها وتنوعها، لا بد من الرجوع في فهمها وفهم معاني مفرداتها إلى اللغة العربية؛ لأن ما خرج عن إطار اللغة التي نزل بها القرآن الكريم لا عبرة به، مثل من جاءنا بمعنى الكلمة في القرآن أو في السنة النبوية المطهرة لا تعرفه العرب في لغتها فإنه غير مقبول.

إن موضوع البحث هنا هو التفويض، ولا بد من الاطلاع على معناه في لغة العرب، حتّى يمكن تقويم المعنى الاصطلاحي للتفويض وضبطه، ليساعد على معرفة موضوع التفويض من جميع جوانبه وزواياه. ولا بد أيضاً من التعرض لمعنى التأويل الّذي يقابل التفويض، ليحصل التمييز الكامل والضبط المحكم لمعنى التفويض؛ لأنّ الشيء لا يُفْهَمُ فهماً كاملاً إلاّ بِفَهم معنى ضده. لذا يتحتم أولاً عرض معنى التفويض ثمّ معنى

---

* أستاذ مساعد، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت.

** باحث.

التأويل، لتتضح المسألة جلياً.

المبحث الأول
التفويض والظاهر والإثبات لغة واصطلاحا

المطلب الأول: التفويض في اللغة:

قال صاحب كتاب العين (ت ١٧٥هـ): [فوضت إليه الأمر أي جعلته إليه، وقال ﷺ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤٤: غافر]، أي اتكل عليه. وصار الناس فوضى أي متفرقين، وهو جماعة الفائض، ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين. ويقال: الوُحُشْ فُوضَى أي متفرقة مترددة، والناس فوضى: لا سراة لهم تجمعهم(١)].

وقال ابن المُطَرِّز في المُغْرب (ت٦١٠هـ): [(ف. و.ض): التفويض التسليم وترك المنازعة، ومنه المفوضة في حديث ابن مسعود ؓ، وهي الّتي فوضت بضعها إلى زوجها، أي زوجته نفسها بلا مهر ففيه نظر. ويقال فاوضه في كذا إذا حاوره وفعل كذا مثل فعله، والناس فوضى في هذا الأمر أي سواء لا تباين بينهم. وكانت خيبر فوضى أي مختلطة مشتركة، ومنها شركة المفاوضة (وتفاوض الشريكان، تساويا واشتقاقها من فيض الماء)(٢)].

قال صاحب "لسان العرب" (ت ٧١١هـ): [فوضت إليه الأمر: أي صيرته إليه وجعلته الحاكم فيه. وفي حديث الدعاء: فوضت أمري إليك، أي: رددته إليك، يقال فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه(٣)].

وقال الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ): [فوض إليه أمره: أي رده إليه وأصله من قولهم: أمرهم فوضى بينهم وفوضوضي وفوضوضاء إذا كانوا مختلطين يتصرف كلّ منهم في مال الآخر وقوم فوضى متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض}(٤).

وقال العلامة الزبيدي: [(فوض إليه الأمر) تفويضاً (رده إليه) وجعله الحاكم فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤٤: غافر]، فالتفويض هنا هو رد الأمر إلى الغير](٥).

وقال الراغب الأصفهاني في مفرداته تحت مادة فوض: [وأفوض أمري إلى الله، أرده إليه، وأصله من قولهم فوضى بينهم ومنه شركة المفاوضة](٦).

وقال الإمام ابن فارس: [الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في آخر ورده عليه، ثم يفرع فيرد إليه ما يشابهه من ذلك: فوض إليه أمره إذا رده، قال تعالى: في قصة من قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤٤: غافر]: ومن ذلك قولهم: باتو فوضى، أي مختلطين، ومعناه أن كلاً فوض أمرهُ إلى الآخر](٧).

المطلب الثاني: التفويض اصطلاحا:

قال الشيخ عبد السلام اللقاني (ت ١٠٧٨هـ) في شرح جوهرة التوحيد: [(أو فَوِّضْ) عِلْمَ المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه تعالى واقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى تنزيها](٨).

وقال الإمام الباجوري (ت ١٢٧٧هـ) [التفويض: تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد](٩). أي إن التفويض يتضمّن تنزيه الله تعالى عن الظاهر، الّذي فيه نوع تشبيه ثم رد المعنى إلى الله تعالى أي عدم علم الناس بالمعنى المراد.

وجاء في "عون المريد شرح جوهرة التوحيد": [المراد من التفويض: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يفوض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بمراده](١٠).

وقال المُحدِّث أبو عثمان النيسابوري: التفويض: [رد ما جهلت علمه إلى عالمه](١١). وهذا التعريف جاء عاماً غير مختص بالعقائد، فإن هناك أشياء يجهلها الإنسان. أمّا ما تدور حوله الآيات القرآنية من توحيد لله وتنزيهه، فليس فيها ما لا يفهم ويجهل علمه على العالمين. قال الشيخ محمد الملقب بالداه الشنقيطي: [التفويض هو التفويض لله تبارك في المراد وتنزيهه الله عن صفة الحوادث](١٢).

وقال العلامة المناوي في كتابه التعاريف: [التفويض: هو رد الأمر إلى الله والتبري من الحول والقوة وأصله

لغة رد الأمر إلى الغير لينظر فيه](١٣). وهذا التعريف يصلح تعريفاً للتوكل والتسليم في الأمور لله تبارك وتعالى.

القاسم المشترك:

من التعاريف اللغوية للتفويض نبين القاسم المشترك كما يأتي: (إن التفويض هو رد الأمر إلى صاحبه وجعله الحاكم والمتصرف فيه وسببه الاشتراك والاختلاط في الأمور وأحكامها).

من تعاريف علماء الكلام للتفويض يضع الباحث القاسم المشترك للتعريفات آنفة الذكر اصطلاحاً: (صرف اللفظ عن ظاهره ورد علمه إلى الله تعالى وترك الفهم للمعنى المراد منه مع التنزيه). ومن هذه التعاريف يتضح معنى التفويض.

ومن هذه الدراسة لقضية التفويض سلك جمهور السلف الصالح والمفسرون والعلماء هذا المسلك تجاه النصوص الموهمة للتشبيه، وإن هذا المسلك (التفويض) مع الآيات والأحاديث المتشابهة غير جائز عقلاً وشرعاً.

عقلاً: هل من المعقول أن الله تعالى أنزل الكتاب لنرد علمه إليه ولا نفهمه ولا نعرف مدلولات الكلام وهو بلسان عربي مبين.

شرعاً: أن القرآن أنزله الله ﷻ إلينا لنتفكر فيه ونتأمله ونحيط بمعانيه.

قال تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**[٨٤: النمل].

وقال تعالى: **﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾**[٢٩: ص].

ومن العلماء الذين لم يرضوا بالتفويض ابن تيمية الذّي قال: "إنه شر أقوال أهل البدع والإلحاد".

قال ابن تيمية: [فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنّهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد](١٤)، فكان ما قاله ابن تيمية تحذير من خطر التفويض في نصوص الصفات وعدم اعتماده كمنهاج لفهم الآيات الموهمة للتشبيه.

قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): أخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**[٥: طه]، كيف استوى. فأطرق مالك فأخذته الرُحَضَاء ثمّ رفع رأسه.

فقال: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلاّ صاحب بدعة أخرجوه".

أيضاً أول من سئل عن الاستواء السيدة أم سلمة زوج النبي ﷺ أخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر(١٥).

وأيضاً من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنّه سئل كيف استوى على العرش.

فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم(١٦).

بعد هذا نجد أن أم سلمة وربيعة الرأي والإمام مالك ابن أنس والإمام أحمد بن حنبل من سلف هذه الأمة ينفون الكيف عن الله تعالى ويحذرون منه.

أنواع التفويض:

من خلال كلام العلماء في التفويض نجد بعضهم يقول: "بتفويض المعنى"، وبعضهم يقول: "بتفويض الكيف"، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم التفويض إلى نوعين:

النوع الأوّل : تفويض المعنى.

النوع الثاني: تفويض الكيف.

تعريف نوعي التفويض:

أولاً: تفويض المعنى: هو الجهل بمعنى النص الشرعي المضاف إلى الله تعالى، وصرف المعنى المستحيل عنه من غير إثبات معنى له، ورد علمه إلى الله.

ثانياً: تفويض الكيف: هو إثبات المعاني المستحيلة في حق الله تعالى مع حجبها عنا.

فنجد من يقول بتفويض الكيف، يقول: لله تعالى

كيفية مجهولة لدينا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وتفويض الكيف هذا، لم أجد أحداً عرفه وإنّما عرفته فهماً من كلام الذاهبين إلى تفويض الكيف.

إن القائلين بتفويض الكيف لا يصرحون بأنهم يثبتون المعاني المستحيلة في حق الله تعالى، وإنّما يقولون لا حرج في وصف الله تعالى بها، ونمثل لذلك ما قاله أبو محمد بن قتيبة في هذا الحديث: لله صوره لا كالصور فخلق آدم عليها(١٧).

فإثبات الصورة في حق الله تعالى إثبات لمعنى مستحيل؛ وذلك لأنّ الصورة هيئة وتخاطيط.

قال الإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): رداً على أبي محمد بن قتيبة، وهذا تخليط وتهافت؛ لأنّ معنى كلامه أن صورة آدم كصورة الحق ... أما الصورة فهي هيئة وتخاطيط وتأليف، وتفتقر إلى مصور ومؤلف.

وقول القائل: لا كالصور، نقض لما قاله وصار بمثابة من يقول جسم لا كالأجسام، فإنّ الجسم ما كان مؤلفاً، فإذا قال: لا كالأجسام نقض ما قال](١٨).

- أما تفويض الكيف فهو نوع من التجسيم وقد حذر منه السلف الصالح:

[روى الخلال بسند صحيح عن الإمام أحمد وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال: "نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى"](١٩).

وهذا هو التفويض على حقيقته وكما ذكره العلماء دون تكييف ودون تأويل ودون تشبيه وهو نص حقيقي وتصريح ينفي الكيف عن الله ﷻ.

لكن نجد من العلماء من يقولون بإثبات الكيف: "ونفوض الكيف"، ما قاله ابن عبد البر (ت ٤٣٦هـ): قال في مسألة الاستواء: "وكذلك ليس جهلنا بكيفية على عرشه يوجب أنّه ليس على عرشه"(٢٠).

فهذا الكلام لا يقبل من عالم بل هو تشبيه وتجسيم؛ لأنّ الله تعالى ليس له كيفية حتّى نجهلها؛ لأنّ الكيف أمر مخلوق ويخص المخلوق.

قال الإمام المناوي (ت ١٠٣١هـ): الكيف هيئة قارة في الشيء لا تقتضي قسمه ولا نسبه لذاته وقال أبو البقاء: الكيفية منسوبة إلى الكيف وهي معرفة الحال لا من سؤال كيف عن الحال كيف كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال الّتي شأنها تُدرك بالحواس(٢١).

إن الذين يقولون بتفويض الكيف مع أن الله تعالى لا كيف له وهم يصرون على أن لله تعالى كيف وينقلون عن الإمام مالك رحمه الله تعالى كلمة محرفة مبدلة ليوهموا البسطاء ويقنعوهم بإثبات الكيف.

فيقولون، قال الإمام مالك، الاستواء معلوم والكيف مجهول(٢٢).

وهذا افتراء على الإمام مالك رحمه الله تعالى؛ لأنه لم يقل ذلك.

لكن العبارة الصحيحة الّتي قالها الإمام مالك ذكرها ابن حجر العسقلاني في فتح الباري.

قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "أخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [٥: طه]، كيف استوى.

فأطرف مالك فأخذته الرمضاء ثمّ رفع رأسه.

فقال: "الرحمن على العرش استوى" كما وصف على نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلاّ صاحب بدعة أخرجوه".

- أيضاً أول من سئل عن الاستواء السيدة أم سلمة زوج النبي ﷺ أخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر(٢٣).

وأيضاً من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش.

فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم(٢٤).

بعد هذا نجد أن أم سلمة وربيعة الرأي والإمام مالك ابن أنس والإمام أحمد بن حنبل من سلف هذه الأمة

ينفون الكيف عن الله تعالى ويحذرون منه.

بعد بيان التفويض وأقسامه يجدر بنا بيان الحد للتأويل وتعريفه، وتوضيح الفرق بين التأويل والتفسير وبيان معنى التأويل بمعنى المرجع – المآل.

الفرق بين التفسير والتأويل:

العلماء فرقوا بين التفسير والتأويل فمنهم من جمع بينهما ومنهم من باعد، وأذكر بعض أقوالهم:

قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): [التفسير إخراج الشيء من معلوم الخفاء إلى مقام التجلي، والتأويل نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللّفظ.

وقال بعضهم: التفسير كشف المراد عن اللّفظ المشكل والتأويل رد أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر](٢٥).

قال الإمام القرطبي (ت٦٧١هـ): التفسير باب اللّفظ كقوله {لا ريب فيه} أي لا شك فيه وأصله من التفسير وهو البيان ....

والتأويل بيان المعنى كقوله لا شك فيه عن المؤمنين أو لأنه حق في نفسه فلا يقبل ذاته الشك إنّما الشك وصف الشاك كقول ابن عباس في الجد أبا؛ لأنه تأول قول الله ﷻ {يا بني آدم}](٢٦).

قال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): [أما التأويل فقال العلماء هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله أوجبه برهان قطعي في القطعيات وظني في الظنيات، وقيل هو التصرف في اللّفظ بما يكشف عن مقصوده، وأما التفسير فهو بيان معنى اللفظة الغريبة أو الخفية](٢٧).

قال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): [واختلفوا في التفسير والتأويل، قال أبو عبيدة وطائفة هما بمعنى.

وقيل التفسير هو بيان المراد باللفظ.

والتأويل هو بيان المراد بالمعنى](٢٨).

نخلص ممّا سبق أن التأويل والتفسير يؤديان نفس الشيء المطلوب من النص، وهو إيضاح المعنى أما الفرق يحصل أن التفسير يوضح المعنى القريب أما التأويل فهو يوضح المعنى البعيد.

وأما التأويل بمعنى المرجع والمآل والعاقبة:

فكما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (إن القرآن نزل حيث نزل فمنه آيٌ قد مضى تأويلهن قبل أن ينزلن ومنه آي وقع تأويلهن على عهد النبي ﷺ.

ومنه آي يقع تأويلهن بعد اليوم. ومنه آي يقع تأويلهن في آخر الزمان. ومنه آي يقع تأويلهن يوم القيامة(٢٩).

فيفهم من هذا أن هناك من الآيات ما لا يعلم تأويلهن أحد إلا الله؛ لأنهن لم يقعن ولم يعرفن.

يقول الإمام ابن تيمية فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف – كما لك وغيره-.

الاستواء معلوم والكيف مجهول... يعلم معنى ويفسر، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم وأما كيفية ذلك الاستواء: فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى(٣٠).

ومن هنا يمكن معرفة الفرق بين التأويل بمعنى التفسير والتأويل بمعنى المرجع والمآل والمصير. بل يريدون بالتأويل الذي لا يعلمه إلا الله التأويل بمعنى المرجع والمآل والحقيقة. أما ما يظن من أنه لا يعلم أحد معنى هذه النصوص إلا الله لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما فمدفوع لأنه؛ يترتب عليه أن جبريل ومحمدا عليهما السلام يتلوان أشرف ما في القرآن من الأخبار عن الله تعالى بأسمائه وصفاته وكلاهما لا يعرف مما يتلو شيئاً.

وقد عبّر العلماء عن التفويض الّذي ذكرنا تعريفه سابقاً في آيات العقائد وأحاديث العقائد خاصة في موضوع

الصفات بعبارات شتى منها قولهم:

- أمرُّوها كما جاءت.
- أجْرِهَا على ظاهرها.
- التسليم على الظاهر.
- قراءتها تفسيرها.
- كِلوه إلى عالمه.
- التوقف وعدم الخوض.
- الإكثار من قولهم الله أعلم بالمراد.

إن الإنسان المؤمن بالله تبارك وتعالى حين يسمع هذه العبارات يقف حائراً أمامها، لا يفقه كثيراً مما هو في كتاب الله ﷻ، وغير فاهم ومدرك لكثير من الآيات والأحاديث الّتي جاء فيها ذكر صفات الله تعالى الواحد الأحد.

والمعلوم من نصوص الشريعة أن الإنسان المسلم ينبغي أن يعرف معاني الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ويعي حقائق الأمور؛ لأنّ الله تعالى لم يكلفنا بما لم نفهم وقد أنزل علينا كتاباً عربياً مبيناً يمكننا أن نفهمه ونتدبر آياته قال تعالى: **﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾**[٢٤: محمد]. وقوله سبحانه: **﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**[٨٤: النمل].

وبعد أن بيّنا العبارات الّتي يكثر من القول فيها علماء التوحيد في آيات الأسماء والصفات نوضح معنى هذه العبارات في اللّغة والاصطلاح.

أولاً: الأخذ بالظاهر:

بداية نعرف معنى الظاهر كمصطلح يستخدمه علماء التوحيد كثيراً.

معنى ظاهر النص لغة:

قال الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ): ظهر: قال تعالى: **﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**[٧: الروم]، أي يعلمون الأمور الدنيوية دون الأخروية والعلم الظاهر والباطن تارة يشار بهما إلى المعارف الجلية والمعارف الخفية وتارة إلى العلوم الدنيوية والعلوم الأخروية، وقوله تعالى: **﴿بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾**[١٣: الحديد](٣١).

معنى ظاهر النص اصطلاحاً:

قال الجرجانيّ (ت ٦١٠هـ): الظاهر، هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص.

وما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام كقوله تعالى: **﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ﴾**[٢٧٥: البقرة](٣٢).

من خلال تعريفنا لكلمة الظاهر يتبين لنا أن الظاهر بوصفه مصطلحاً حين نطبقه على آيات الصفات فإنّها لا تفيد سوى نفي المجاز ولا تعطي لنا أي معنى جديد سوى القراءة للنص فقط.

فحين نقول عن أية من آيات الصفات أو حديث من أحاديث الصفات أن تؤخذ على ظاهرها هكذا نكون قد أهملنا فهم النص وتدبره واستخراج معانيه وعطلنا وظيفته وبذلك فقد النص مقصودة.

ومن بعض العبارات المتداولة لدى العلماء في قضايا الآيات المتشابهة هي عبارة التسليم على ظاهرها.

فنجد أن هناك طائفتين تقولان بالتفويض:

الأولى: تقول هو التسليم لظاهرها وعدم الخوض بأكثر من ذلك.

الثانية: تقول بتنزيه الله عن ظاهر النص وتفويض علمها إلى الله تعالى.

وكل هذه العبارات تفيد عدم التعرض لمعنى النصوص وتفسيرها والمعلوم من الشرع كما أسلفنا أنّه يريد من الإنسان أن يتدبر ويفهم كلّ كلمة جاءت في كتاب الله الّذي أنزله إلينا والذي أراده أن يكون دستوراً لنا في العقيدة والفقه وسائر مجالات الحياة الدنيوية والأخروية.

من خلال ما سبق من معنى التسليم يتضح أن التسليم هو إرجاع علم النصِّ ومعرفته إلى عالمه ﷻ والانقياد والتقيد بظاهر النص دون الدخول إلى دلالته ومعاني كلماته، ومن هنا نجد أن التسليم على ظاهره

مرادف للتفويض في المعنى فهو أحد معاني التفويض.

ومن العبارات الشهيرة جداً في قضية آيات وأحاديث الصفات عبارة يطلقها علماء التوحيد: أمِرُّوها كما جاءت.

نماذج من العبارات الّتي عبّر عنها العلماء عند آيات وأحاديث الصفات في العقائد بما يفيد التفويض والتسليم والإمرار والأخذ على ظواهر النصوص.

١) قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: (ت ١٩٧هـ): [عند حديثه عن أحاديث الصفات "أمرها كما جاءت بلا تفسير"](٣٣).

٢) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى (ت ٢٤١هـ) عندما سئل عن أحاديث الصفات: [نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى](٣٤).

٣) قال الإمام الحافظ الترمذي (ت ٢٧٩هـ): [والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عُيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثمّ قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف وهذا الّذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الّذي اختاروه وذهبوا إليه](٣٥).

٤) قال الإمام ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) [فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته لنفسه نقر بذلك بألسنتنا ونصدق بقلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين](٣٦).

٥) قال الحسن بن علي البربهاري (ت ٣٢٣هـ) واعلم رحمك الله أن الكلام في الرب تعالى محدث وهو بدعة وضلالة ولا يتكلم في الرب إلاّ بما وصف به نفسه في القرآن وما بين رسول الله ﷺ لأصحابه فهو جل ثناؤه واحدٌ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[١١: الشورى]، ربنا أولٌ بلا متى وآخر بلا منتهى، يعلم السر وأخفى وهو على العرش استوى وعلمه بكل مكان ولا يخلو منه مكان ولا يقول في صفات الرب تعالى- لم؟ لم؟ إلاّ شاك في الله تبارك وتعالى](٣٧).

٦) وقال أيضاً الإمام البربهاري (ت ٣٢٣هـ): [وكل ما سمعت من الآثار شيئاً ممّا لا يبلغه عقلك - وذكر بعض أحاديث الصفات- فعليك التسليم والتصديق والتفويض والرضا ولا تفسر شيئاً من هذا بهواك، فإنّ الإيمان بهذا واجب فمن فسر شيئاً من هذا بهواه ورده فهو جهمي](٣٨).

٧) وقال في موضع آخر: [وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب فهو عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ وعن أصحابه وعن التابعين وعن القرن الثالث إلى القرن الرابع فاتق الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضا بما في هذا الكتاب](٣٩).

٨) قال أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): "أما الكلام في الصفات فإنّ ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف ﷺ إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها والأصل في هذا الكلام في الصفات.

فرع على الكلام في الذات، يحتذي في ذلك حذوه.

فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين ﷻ، إنّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول أن معنى اليد القدرة ولا أن معنى السمع والبصر العلم ولا نقول أنها جوارح وأدوات الفعل ونقول: إنّما ورد إثباتها؛ لأنّ التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبه لقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[١١: الشورى].

وقوله ﷻ: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾[٤: الإخلاص](٤٠).

قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ): [اختلفت مسالك العلماء في هذه الظّواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب ما يصح من السنن،

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظّواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأياً وندين به عقيدة اتباع سلف الأمة](٤١).

قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في قوله تعالى: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**[٥: طه]: [قلت وجميع السلف على إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل](٤٢).

قال أيضاً ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) في حديثه عن الصفات في لمعة الاعتقاد، قائلاً: [وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم كلهم متفقون على الإقرار والإمرار، والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله، وقد أمرنا بالاقتفاء لآثارهم والاهتداء بمنارهم](٤٣).

قال أيضاً ابن قدامة المقدسي: [أخبرنا يحيى بن محمود أجازه قال أنبانا جدي الحافظ أبو القاسم قال: ما جاء في الصفات في كتاب الله تعالى أو روي بالأسانيد الصحيحة فمذهب السلف رحمة الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها](٤٤).

قال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في مسألة الصفات: [والصواب الإمساك عن هذه المباحث والتفويض لله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ](٤٥).

[إن إثبات الصفات للباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، وأنها صفات لا تشبه صفات البرية ولا تدرك حقيقة علمها بالفكر والرويه.

والأصل الذي امتحدوه في هذا الباب "أي الحنابلة" قوله تعالى: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾**[٧: آل عمران] وقال تعالى: **﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً * وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾**[١١٠-١١١: طه](٤٦).

انتهج الإمام الباقلاني في باب الصفات منهج سلفه كالإمام أحمد؛ إمام أهل السنة والجماعة إلى إثبات الصفات وقد صدر ذلك في كتابه التمهيد قائلاً: "باب في أن لله وجهاً ويدين، فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله عز وجل وجهاً ويدين، قيل له: قوله تعالى: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾**[٢٧: الرحمن]، وقوله: **﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**[٧٥: ص]، فأثبت لنفسه وجهاً ويدين"(٤٧).

أخذ الإمام الباقلاني بالإثبات للصفات الواردة في الآيات الموهمة للتشبيه دون تأويل وبيان معنى مع التنزيه عن الجوارح والحوادث. حيث قال: "فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارحة. يقال له: لا يجب ذلك كما لا يجب إذا لم تعقل حياً عالماً قادراً إلا جسماً، أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك وكما لا يجب حتى كان قائماً بذاته، أن يكون جوهراً أو جسماً لأنا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه هي شاهدنا إلا كذلك وكذلك الواجب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذات اعراضاً أو أجناساً أو حوادث أو اغياراً له أو حالة فيه، أو محتاجه له إلى قلب، واعتلّوا بالوجود"(٤٨).

وكل هذه العبارات تفيد عدم التعرض لمعنى النصوص وتفسيرها والمعلوم من الشرع كما أسلفنا أنّه يريد من الإنسان أن يتدبر ويفهم كلّ كلمة جاءت في كتاب الله الّذي أنزله إلينا والذي أراده أن يكون دستوراً لنا في العقيدة والفقه وسائر مجالات الحياة الدنيوية والأخروية.

لقد بينا فيما سبق لما ذكره العلماء من موقفهم تجاه النصوص المشكلة في العقائد ووجدنا أن هذه العبارات مرادها واحد وهو ترك النص وتفويضه وقد كانت العبارات الّتي ذكرها العلماء أدت المراد من التفويض بشكله الكامل.

ممّا يجعلنا نسلم أن التفويض كان مذهباً للسلف الصالح تجاه آيات وأحاديث الصفات لكننا إذا أخذنا هذه النصوص على ظاهرها كما أرادوا وكما أسسوا

فسوف نصف الله تعالى بصفات مستحيلة فيها انتقاص من العزيز الحكيم فإنّ الطريق الواضح المستقيم الآية الشريفة: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾**[١١: الشورى]، هو عدم إرادة ظاهر النص لأنّ الله تعالى علمنا في كتابه العزيز تأويل النصوص ممّا يسلم اعتقادنا بالله من التشبيه والتجسيم والنقص.

هناك نصوص في كتاب الله لو أخذت على ظواهرها لوصفنا الله ﷿ بما يستحيل عليه منها:

قوله تعالى: **﴿نَسُواْ اللّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾**[٦٧: التوبة]، وقوله تعالى: **﴿إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾**[١٤: السجدة]. فهذه الآيات لا نستطيع أن نأخذها على ظاهرها جرياً مع التفويض والإثبات والتسليم والإجراء على الظاهر؛ لأننا سوف نكون قد وصفنا الله تعالى بصفة نقص وهي صفة النسيان فلا نثبت لله تعالى صفة النسيان وإن ورد لفظ النسيان في القرآن الكريم ولا يجوز أن نقول: أن لله نسيانا ليس كنسياننا؛ وذلك لأنّ الله ﷿ قال: **﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾**[٦٤: مريم] ولا يحل لقائل بعد هذا أن يقول: "ينسى لا كنسياننا ويجلس لا كجلوسنا".

ومن الآيات الّتي يوهم أخذها على الظاهر النقص والإشكال قوله تعالى: **﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾**[١٤٣: البقرة].

فلو سلمنا على ظاهر هذه الآية فهل نصف الله تعالى بأنه لا يعلم، حال بعض الناس دون بعض. وقوله تعالى: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾**[١٤٢: آل عمران].

فهل نصف الله تعالى بصفة الجهل تفويضاً وتسليماً بظاهر النص أم نصرفه عن ظاهره، وقد صرف الله ذلك في كتابه العزيز.

قال تعالى: **﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**[٢٣١: البقرة]، فهذا توضيح صريح في كتاب الله تعالى يدلنا على أن الأخذ بالظاهر والتسليم على ظاهره والإمرار دون تأويل فإنه يوقعنا بأن نصف الله ﷿ بما لا يليق: **﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**[١٨٠: الصافات].

والسنة النبوية:

السنة النبوية نجد فيها أحاديث الصفات والتي فيها خطر الأخذ على الظاهر والتفويض والإثبات في هذه الأحاديث منها:

قال ﷺ فيما يرويه عن ربه: "يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني، قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين. قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده"(٤٩). فهل يجوز لنا أن تثبت بهذا الحديث لله تعالى صفة المرض ولكن ليس كمرضنا. وهل يجوز أن نعتقد أن العبد إذا مرض؛ مرض الله تعالى أيضاً.

وكان عند المريض على ظاهره وحقيقته؟!

كلا، بل لا مناص ولا مخرج لنا إلاّ بالتأويل.

ومن المقولات الّتي اعتمد عليها علماء التوحيد والسنة القول بالإثبات.

الإثبات لغة:

قال الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ): [الثبات ضد الزوال، يقال: ثبت يثبت ثباتاً، قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ﴾**[٤٥: الأنفال](٥٠).

الإثبات اصطلاحاً:

قال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، حين كان يتحدث عن مذهب الصفات عند السلف: [الإثبات لها لا على النفي والتأويل وأنها لا تشبه صفات المخلوقين](٥١) يتبين لنا أن الإثبات هو ليس النفي وليس التأويل وهو قريب من معنى التسليم والتفويض والتوقف والقول بالإثبات، هو أن نثبت له يداً وعيناً ووجهاً وقدماً وساقاً... على ظاهرها دون تأويل.

وهذا لا يُقبل؛ لأنّ سلفنا الصالح كابن عباس رضي الله عنه وعلماء الصحابة والتابعين أثبتوا ما أثبته القرآن وأولوه بما يليق بجلال الله ﷿. فالإثبات دون فهم ودون توضيح للمعاني لا يعطي علماً ولا ينتج فهماً من عبارات العلماء

الذين قالوا بالإثبات للصفات دون تدبر ودون تفسير.

قال الإمام ابن خزيمة (ت٣١١هـ): [فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته لنفسه نقر بذلك بألسنتنا ونصدق بقلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين](٥٢).

وكلّ العلماء قالوا بإثبات الصفات ولم يقولوا بنفيها لكن إن كان إثبات دون تفسير وفهم لها وأخذها على ظاهرها فهذا يؤدي إلى شبهة التشبيه وإن كان عن فهم وتأويل لها فإنه أصاب التنزيه.

والقول بالإثبات لم يكن من أقوال السلف الصالح فلم نسمع عن سيدنا ابن عباس أو عن سيدنا عمر أو أي أحد من الصحابة قالوا بالإثبات فإن هذا اللّفظ ظهر متأخراً عن عصر السلف الصالح بل كان السلف قد أخذوا بالتأويل.

وقال الإمام أحمد بن علي الخطيب البغدادي أيضاً (ت٤٦٣هـ): [أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف ﵃ إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها والأصل في هذا الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات. يحتذى في ذلك حذوه. فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين ﷻ، إنّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ولا نقول أن معنى اليد القدرة ولا أن معنى السمع والبصر العلم ولا نقول أنها جوارح وأدوات الفعل ونقول: إنّما ورد إثباتها؛ لأنّ التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه لقوله تعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**[١١: الشورى]، وقوله ﷻ: **﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**[٤: الإخلاص](٥٣).

أما الإمام أحمد بن حنبل فقد بيّن في صفة الوجه الإثبات كما جاءت الملاحظة الرابعة (ص٩٩).

إن مذهب السلف فهم النصوص وتأويلها؛ لأنه إن قلنا أنهم أثبتوها دون فهم وأجروها على ظاهرها فإن هذا اتهام لهم بأنهم لم يكونوا عالمين لما جاءتهم من نصوص الكتاب والسنة، وكما سنوضح تأويلات الصحابة نجد أن سيدنا ابن عباس ﵁ قد أول اليد بالقدرة وأول النسيان بالترك وأول الساق بالشدة، وكذلك كـان الصحابة والتابعـون وجميع السلف على هذا، وكانوا حـريصين على أن يكون إثباتهم للصفات وإمرارها على ظاهرها يؤدي إلى التحديد والتشبيه.

قال ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) بحديثه عن الصفات ومذهب السلف فيها: [وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف ﵃ كلهم متفقون على الإقرار والإمرار، والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من غير تعرض لتأويله، وقد أُمرنا بالاقتفاء لآثارهم والاهتداء بمنارهم](٥٤).

وكان السلف والخلف فاهمين للألفاظ الموهمة للتشبيه وأثبتوها مع التأويل لها، لأنّ العقل لا يستطيع أن يثبت شيئاً دون فهمه وتحليله. وعلينا أن نتبع أثرهم في تأويل النصوص وفهمها حسب ما يحتمله الكلام في اللّغة العربيّة، وبمقتضى العقل والفهم وتنزيه الله ﷻ.

مناقشة القول بالظاهر والقول بالإثبات:

حين نقلنا أقوال العلماء بمسألة القول بظواهر النصوص وإمرارها وإثباتها كما جاءت من غير تفسير ولا فهم لها ولا توضيح.

وأردنا أن نطبق ذلك على ما عرضناه من آيات وأحاديث موهمة للتشبيه مثل النسيان، والمرض، فنجد أن القول بالظاهر يصعب الأخذ به ونجد أيضاً أن الإثبات يبطل أمامها فليس أمامنا إلاّ التأويل وسنبين خطر القول بالظاهر والإثبات دون فهم وتدبر للنصوص الموهمة للتشبيه وما ذكره العلماء في ذلك.

قال الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): [فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر فافترقوا فرقتين:

فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللّفظ ذلك ومنهم

من توقف في التأويل ... عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١١: الشورى]، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها وقطعنا بذلك.

إلاّ أنا لا نعرف معنى اللّفظ الوارد فيه، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[٥: طه]، ومثل قوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٧٥: ص]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾[٢٢: الفجر] إلى غير ذلك: ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثله شيء وذلك قد أثبتناه يقيناً، ثمّ إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف](٥٥).

الإمام الشهرستاني بيّن أن السلف منهم من أوّل ومنهم من قال بعدم العلم وأثبت لنا الشهرستاني أن القول بالظاهر ظهر عند جماعة من المتأخرين، فوقعوا في التشبيه الصرف خلاف ما كان عليه السلف الصالح.

وقال العلامة ابن جماعة (ت ٧٢٧هـ): [أما ترك هذه النصوص على ظاهرها دون تأويل سواء كان إجمالياً أو تفصيلياً فهو غير جائز وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف](٥٦). هذا التصريح من الإمام ابن جماعة: رفض للتفويض والأخذ على الظّواهر ونفي ذلك عن السلف الصالح.

وقال ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ) عند كلامه عن أحاديث الصفات: [ثمّ قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها؛ وظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى روح الله اعتقدت النصارى أنّه له صفة هي روح ولجت في مريم. ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات ... فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد أما حملكم إياها على الظاهر قبيح](٥٧).

قال الإمام القرطبي (ت ٦٧١هـ): [متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلال العوام كما فعلته الزنادقة والقرامطة والطاعنون في القرآن أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة ممّا يوهم ظاهره الجسم حتّى اعتقدوا أن الباري جسم مجسم وصورة مصورة وذات ووجه وغير ذلك من يد وعين وجنب وإصبع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً](٥٨). لقد حذّر العلماء من القول بالظاهر؛ لأنه أساس للتشبيه والتجسيم؛ ولم يقولوا بأنه مذهب السلف الصالح.

وقال الإمام الحافظ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): [وقال قوم منهم القاضي أبو بكر بن الطيب: هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري: نؤمن بها ونقرها كما نصت، ولا نعيّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه.

وهذان القولان حديث من لم يمعن النظر في لسان العرب](٥٩). وأراد أبو حيان أن يبين أن الإيمان بالنصوص، كما جاءت دون تفسير، هذا لا يليق بمن يقرأ القرآن العربيّ الفصيح.

وقال الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): [قال ابن عقيل في الفنون: الأصلح لاعتقاد العوام ظواهر الآي؛ لأنهم يأنسون بالإثبات، فمتى محونا ذلك من قلوبهم، زالت الحشمة. قال: فتهافتهم في التشبيه أحب إلينا من إغراقهم في التنزيه؛ لأنّ التشبيه يفهم في الإثبات فيخافون ويرجون، والتنزيه يرمي بهم إلى النفي فلا طمع ولا مخافة في النفي، ومن تدبر الشريعة رآها غامسة للمكلفين في التشبيه بالألفاظ الظّاهرة الّتي لا يعطي ظاهرها سواه](٦٠).

إذن القول بالإثبات كما نقل الذهبي يفضي إلى التشبيه والتجسيم، وهذا ما لم تأمرنا الشريعة به فالله ﷻ طلب منا أن ننزه لا أن نشبه فالتشبيه مذهب اليهود، حين وصفوا الله سبحانه بأنه جسم.

إن الله علمنا التنزيه بقوله سبحانه وبالنص الواضح: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[١١: الشورى]. قال الإمام السبكي (ت ٧٧١هـ): [إنّما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإصرار على الظاهر والاعتقاد أنّه

المراد](٦١).

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): [فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله مُنَزَّه على الّذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذِّب نقلتها وإما أن يؤولها](٦٢).

وقال ابن حجر أيضاً: [إن بعض السلف العقلاء كرهوا التحديث بأحاديث الصفات لئلا يعتقد الناس ظاهرها ومن ثمّ فإنّ الأخذ بالظاهر شيء مرفوض. ومن كره التحديث ببعض دون بعض... مالك في أحاديث الصفات وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الأصل غير مراد فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب](٦٣).

وقال الإمام أحمد المقري (ت١٠٤١هـ):

والنص إن أوهم غير اللائق
بالله كالتشبيه بالخلائق
فاصرفه عن ظاهره إجماعا
واقطع عن الممتنع الأطماعا(٦٤)

يتبين ممّا سبق بطلان قول من ذهب إلى التفويض والقول بالظاهر والإثبات والتسليم؛ لأنّ كلّ هذه العبارات -كما بينا- مفضية إلى التشبيه والتجسيم ومبعدة عن تنزيه الله تبارك وتعالى الّذي أنزل علينا في كتابه العظيم: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [١١: الشورى]. وقوله سبحانه: **﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**[١٨٠: الصافات].

أما السبيل لأمثال المتشابهات من آيات وأحاديث الصفات الأخذ بتأويل النصوص حتّى لا نقع بما منعنا الله ﷻ من وصفه به من المستحيلات.

فالتأويل ليس بدعة في دين الله ﷻ. فقد أول الصحابة نصوصاً من آيات الصفات. كالإمام ابن عباس ﵄ قال: [فإنه أول قوله تعالى: **﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾**[٤٧: الذاريات]، قال: بقوة: ... وقد نقل ابن جرير الطبري تأويل لفظة {أيد} الواردة في قوله تعالى: **﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾**[٤٧: الذاريات] بالقوة أيضاً عن جماعة من أئمة السلف منهم مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان](٦٥).

بعد أن اتّضح معنى التفويض، والعبارات الّتي أطلقها بعض العلماء المفيدة للتفويض يلزم بيان معنى التأويل الّذي هو مقابل التفويض، وهو الطريق الواضح الّذي يسلك لفهم معاني نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة.

المبحث الثاني

التفويض من القرآن والسنة النبوية

المطلب الأول: التفويض في القرآن:

وقد استدل القائلون بالتفويض بقوله سبحانه: **﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾** [٧: آل عمران].

وكان موضع استدلالهم في الآية هو قوله تعالى: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾**.

وسنبين إن شاء الله معنى الآية بشكل إجمالي، ثمّ نفصل موضع الاستدلال الّذي أخذه المستدل لمذهب التفويض من الآية الكريمة من خلال كتب التفاسير.

قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ): [قال أبو جعفر الطبري: "يعني قوله جل ثناؤه: هو الّذي أنزل عليك آيات محكمات هن أم الكتاب، أي إنّ الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء هو الّذي أنزل عليك القرآن.

محكمات: فإنهن اللواتي أحكمن بالبيان والتفصيل وأثبتن حججهن وأدلتهن على ما جعلن أدلة عليه من حلال وحرام ووعد ووعيد وثواب وعقاب وأمر وزجر وخبر ومثل وعظة وعبر وما أشبه ذلك.

ثمّ وصف جل ثناؤه هؤلاء الآيات المحكمات بأنهن "هن أم الكتاب" يعني بذلك أنهن أصل الكتاب الّذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم.

متشابهات: معناه متشابهات في التلاوة مختلفات في المعنى كما قال ﷻ: ﴿وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً﴾[٢٥: البقرة]، يعني في المنظر مختلفاً في المعنى.

فتأويل الكلام إذن أن الّذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء هو الّذي أنزل عليك يا محمد القرآن، منه آيات محكمات بالبيان هن أصل الكتاب الّذي عليه عمادك وعماد أمتك في الدين وإليه مفزعك ومفزعهم فيما اقترحت عليك وعليهم من شرائع الإسلام، وآيات أخر هن متشابهات في التلاوة مختلفات في المعاني](٦٦).

علاقة التفويض في المحكم والمتشابه:

الرأي الأوّل: المحكمات من آي القرآن المعمول بهن وهن الناسخات، والمثبتات الأحكام والمتشابهات من آيه، بالمتروك العمل بهن والمنسوخات.

ذهب إلى هذا الرأي: ابن عباس، عبد الله بن مسعود، قتادة، الربيع، الضحاك بن مزاحم.

الرأي الثاني: المحكمات من آي الكتاب؛ ما أحكم الله فيه ببيان حلاله وحرامه.

والمتشابه: منها ما أشبه بعضه بعضاً في المعنى وإن اختلفت ألفاظه.

ذهب إلى هذا الرأي: مجاهد، محمد بن جعفر بن الزبير.

الرأي الثالث: معنى المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله ببيان ذلك لمحمد وأمته.

والمتشابه هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور بقصه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، ويقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني. ذهب إليه عبد الله بن وهب، ابن زيد"(٦٧).

الرأي الرابع: [المحكم: من آي القرآن ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره، والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ممّا استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن عيسى بن مريم ووقت مخرج عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا وما أشبه ذلك فإنّ ذلك لا يعلمه أحد ....

وقالوا إنّما سمى الله من آي الكتاب "المتشابه" الحروف المقطعة الّتي في أوائل بعض سور القرآن، من نحو (ألم)، و(ألمص) و(ألمر) و(ألر)، وما أشبه ذلك؛ لأنهن متشابهات في الألفاظ وموافقات حروف حساب الجمل. وكان قوم من اليهود على عهد رسول الله ﷺ. طَمِعوا أن يدركوا من قبلها معرفة مدة الإسلام وأهله ويعلموا نهاية أُكْلِ محمد وأمته، فأكذبَ الله أحدوثتهم بذلك....

قال أبو جعفر، وهذا قولٌ ذُكِرَ عن جابر بن عبد الله بن رئاب: إن هذه الآية نزلت فيه، وقد ذكرنا الرواية بذلك عنه وعن غيره ممن قال نحو مقالته في تأويل ذلك في تفسير قوله: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[١-٢: البقرة](٦٨).

وقد رجح الطبري هذا القول وبين أنّه أوضح قول في تأويل هذه الآية، هو ما يأتي: [قال أبو جعفر: وهذا القول الّذي ذكرناه عن جابر بن عبد الله أشبه بتأويل الآية، وذلك أن جميع ما أنزل الله ﷻ من آي القرآن على رسوله ﷺ فإنما أنزله بياناً له ولأمته وهدى للعالمين، وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه حاجة، ثمّ لا يكون لهم إلى علم تأويله سبيل](٦٩). هذا القول العظيم من الإمام الطبري رحمه الله في رفض واضح لحقيقة التفويض والقول بالظاهر وفيه حث على التمسك بالتأويل؛ لأنه به يعرف كلام الله ﷻ.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[٧: آل عمران].

[قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه، فأما الذين في قلوبهم ميل عن الحق وانحراف عنه.

عن محمد بن جعفر بن الزبير **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾** أي ميل عن الهدى عن مجاهد، قال: في قول الله **﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾** قال شك.

عن ابن عباس: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾** قال: من أهل الشك.

قال ابن جريج: **﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾** [المنافقون](٧٠).

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾.

[قال أبو جعفر: يعني بقوله جل ثناؤه "فيتبعون ما تشابه منه" ما تشابهت ألفاظه وتصرفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجة الحق تلبيساً منهم بذلك وتصريف معانيه](٧١).

﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾.

[فقال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك.

فقال بعضهم: معنى ذلك ابتغاء الشرك](٧٢) مروي عن السدي والربيع.

[وقال آخرون: معنى ذلك ابتغاء الشبهات](٧٣) مروي عن مجاهد أبو محمد بن جعفر بن الزبير.

[قال أبو جعفر وأول القولين في ذلك بالصواب قول من قال: معناه "إرادة الشبهات واللبس، فمعنى الكلام إذاً، فإما الذين في قلوبهم ميل عن الحق وحيف عنه فيتبعون من آي الكتاب ما تشابهت ألفاظه واحتمل صرف صارفه في وجوه التأويلات - باحتماله المعاني المختلفة، أراده اللبس عن نفسه وعلى غيره احتجاجا به على باطله الّذي مال إليه قلبه، دون الحق الّذي أبانه الله فأوضح بالمحكمات من آي كتابه.

قال أبو جعفر: وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك فإنه معني بها كلّ مبتدع في دين الله بدعة فمال قلبه إليها تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثمّ حاجّ به وجادل به أهل الحق وعدل عن الواضح من أدلة آية المحكمات، أراد منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين وطالباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك كائناً من كان](٧٤).

فالمقصود هنا من قول الإمام الطبري أن التأويلات الباطلة للآيات المتشابهة الّتي غير مبنية على أدلة فإنّها تؤدي إلى تشكيك وابتداع وإضلال للناس.

﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾.

[قال أبو جعفر: القول الّذي قاله ابن عباس، من أن "ابتغاء التأويل" الّذي طلبه القوم من المتشابه، هو معرفة انقضاء المدة ووقت الساعة.

والذي ذكرنا عن السدي: من أنهم طالبوا وأرادوا معرفة وقت "هو جاء قبل مجيئه - أولى بالصواب، وإن كان السدي قد أغفل معنى ذلك من وجه صرفه إلى حصره على أن معناه: أن القوم طلبوا معرفة وقت مجيء الناسخ لما قد أحكم قبل ذلك](٧٥).

أدلة المفوضة:

قوله تعالى: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾**[٧: آل عمران].

وسنبين إن شاء الله تفسير هذا النص عند مدرستي التفسير، التفسير بالنقل والتفسير بالعقل، لنتوصل إلى نتيجة من مناقشة المفسرين لهذه الآية الكريمة.

نبدأ أولاً بمدرسة التفسير بالمنقول:

أول هذه التفاسير تفسير الإمام ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).

[قال أبو جعفر يعني جل ثناؤه بذلك: وما يعلم وقت قيام الساعة وانقضاء مدة أجل محمد وأمته وما هو كائن إلاّ الله دون من سواه من البشر الذين أمّلوا إدراك علم ذلك من قبل الحساب والتنجيم والكهانة.

أما الراسخون في العلم فيقولون **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾**، لا يعلمون ذلك ولكن فَضْل علمهم، في ذلك على غيرهم عند العلم بأن الله هو العالم بذلك دون سواه من خلقه](٧٦).

[واختلف العلماء في نظم هذه الآية فقال قوم: الواو في **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** واو العطف يعني: أن تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم قائلين آمنا به.

وذهب الأكثرون إلى أن الواو في قوله والراسخون، واو الاستئناف، وتم الكلام عند قوله [وما يعلم تأويله إلاّ الله].

وهو قول أُبي بن كعب وعائشة وعروة بن الزبير ؓ، ورواية طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما وبه قال الحسن وأكثر التابعين.

وقالوا: لا يعلم تأويل المتشابه إلاّ الله ويجوز أن يكون للقرآن تأويل استأثر الله بعلمه لم يُطْلِع عليه أحداً من خلقه، كما استأثر بعلم الساعة، ووقت طلوع الشمس من مغربها وخروج الدجال](٧٧).

وقال الثعالبي (ت ٨٧٦هـ): (المتشابه نوعان: منه ما لا يعلم البتة كأمر الروح وآماد الغيب التّي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك. ومنه ما يحمل على وجوه في اللّغة ومتاح في كلام العرب فيتأول ويعلم تأويله ولا يسمى أحد راسخاً إلاّ أن يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له فمن قال أن الراسخين لا يعلمون تأويله فمراده النوع الأول كأمر الروح ووقت الساعة.

لكن تخصيص المتشابه بهذا النوع غير صحيح، بل هو نوعان كما ذكرنا والضمير في تأويله، عائد على جميع متشابه القرآن وهما نوعان)(٧٨).

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾.

[قال أبو جعفر: يعني: بـ **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** العلماء الذين قد أتقنوا علمهم ووعوه وحفظوه حفظاً لا يدخلهم في معرفتهم بما عملوه شك ولا لبس، وأصل ذلك من رسوخ الشيء في الشيء، وهو ثبوته وولوجه فيه: يقال منه: رسخ الإيمان في قلب فلان، فهو يرسخ رسخاً ورسوخاً.

وقد روي في نعتهم خبرٌ عن النبي ﷺ: عن أبي الدرداء وأُبي قالا: سئل رسول الله ﷺ: من الراسخ في العلم؟ قال: من برت يمينه، وصدق لسانه، واستقام قلبه، وعفّ بطنه، فذلك الراسخ في العلم.

وقال جماعة من أهل التأويل إنّما سمى الله ﷻ هؤلاء القوم "الراسخين في العلم" بقولهم: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾**.

ذكر من قال ذلك:

١- عن مجاهد عن ابن عباس قال: **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾** قال الراسخون الذين يقولون: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾**.

٢- عن السدي، والراسخون في العلم هم المؤمنون، فإنهم يقولون **﴿آمَنَّا بِهِ﴾** بناسخه ومنسوخه، كلّ من عند ربنا](٧٩).

وقد حدثني أحمد بن حازم قال، حدثنا أبو نعيم قال، حدثنا سلمة بن نبيط عن الضحاك **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾** قال المحكم والمتشابه](٨٠).

[سئل الإمام مالك في تفسير الراسخين في العلم فقال: العاملون بما عملوا، المتبعون له... قوله تعالى: **﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾** فيه ضمير عائد على كتاب الله محكمه ومتشابهه والتقدير كلّ من عند ربنا](٨١).

[روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه كان يقول في هذه الآية: أنا من الراسخين في العلم، وروى عن مجاهد: أنا ممن يعلم تأويله.

... وقال ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد والسدي: بقولهم آمنا به سماهم الله تعالى راسخين في العلم فرسوخهم في العلم قولهم: آمنا به أي بالمتشابه. **﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾** المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وما علمنا وما لم نعلم](٨٢).

قال الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ): [وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عمر بن عبد العزيز قال: انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾**.

وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: "كتاب الله ما استبان منه فاعمل به، وما اشتبه عليك فآمن بـه

وكله إلى عالمه](٨٣).

[عن ابن عباس قال: تفسير القرآن على أربعة وجوه:

١- تفسير يعلمه العلماء.
٢- وتفسير لا يعذر الناس بجهالته من حلال أو حرام.
٣- وتفسير تعرفه العرب بلغتها.
٤- تفسير لا يعلم تأويله إلاّ الله، من ادعى علمه فهو كاذب.

... وأخرج ابن جرير عن الربيع والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به](٨٤).

قال الإمام القرطبي (ت ٦٧١هـ): [ورجّح ابن فورك أن الراسخين يعلمون التأويل وأطنب في ذلك، وفي قوله ﵇ لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" ما يبين لك ذلك: أي علمه معاني كتابك](٨٥).

[وسئل النبي ﷺ: "عن الراسخين في العلم فقال: هو من برت يمينه وصدق لسانه واستقام قلبه.

فإنّ قيل: كيف كان في القرآن متشابه والله يقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٤٤: النحل]، فكيف لم يجعله كله واضحا؟

قيل له: الحكمة من ذلك -والله أعلم- أن يظهر فضل العلماء؛ لأنه لو كان واضحاً لم يظهر فضل بعضهم على بعض](٨٦).

[قوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[٧: آل عمران] فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى محكمه ومتشابهه، والتقدير: كله من عند ربنا.

... ثمّ قال: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾[٢٦٩: البقرة]، أي ما يقول هذا ويؤمن، ويقف حيث وقف ويدع إتباع المتشابه إلاّ ذو لب. وهو العقل، ولب كلّ شيء خالصة؛ فلذلك قيل للعقل لب، فـ "أولو" جمع ذو](٨٧).

وبعد أن بينا تفسير العلماء للآية الكريمة نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن المحكم ما كان له معنى واحد ويفهمه الناس جميعاً، والمتشابه ما كان له أكثر من معنى. وذهب إلى هذا محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام والإمام ابن جرير الطبري.

ثانياً: أن المتشابه نوعان:

النوع الأوّل: استأثر الله بعلمه كعلم الساعة، وطلوع الشمس من مغربها، وهذا لا يعلمه إلاّ الله تبارك وتعالى.

النوع الثاني: ما علم تأويله العلماء الراسخون في العلم من حملهم الكلام على وجوه اللّغة وأساليبها، وهذا ما ذهب إليه الإمام عبد الرحمن بن محمد الثعالبي المفسر.

ثالثاً: الراسخون هم العلماء العاملون بعلمهم، كما بينه الإمام مالك رحمه الله تعالى.

أما ما قاله العلماء فهو أن الراسخ في العلم هو من برت يمينه وصدق لسانه واستقام قلبه وعف بطنه. فهذه صفات يلتقي بها العالم والجاهل وغيره.

أما حقيقة الراسخ في العلم هو العالم الّذي أفنى حياته في طلب العلم وتعلمه وتعليمه، ووصل إلى مرتبة الفهم والتمكن في علمه، كما قال سيدنا ابن عباس ﵁: أنا من الراسخون في العلم.

رابعاً: قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾[٧: آل عمران] آمنا به بعد فهمه ووضوح معانيه وإدراك مراميه بعد ذلك يكون الإيمان قد رسخ وكمل دون غموض ودون أي تشبيه.

خامساً: إن الواو الّتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾[٧: آل عمران].

فإنّها إن فادت العطف أو أفادت الاستئناف فإنّ معنى الآية بجملتها هل أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل للآيات، أم لم يعلموا، إذا لم يكونوا يعلمون لماذا سمُّوا راسخين في العلم وفاهمين لما تدل عليه الآيات ولما كانت هذه التفاسير الكثيرة لكتاب الله ﷻ الّتي قام العلماء بتفسير كلّ آياته.

وما سبب المدح للراسخين في العلم إذا لم يعلموا تأويل الآيات. فالرسوخ في العلم ووصول مرتبة الفهم سبيل للتأويل للآيات.

تفسير الآية الكريمة بما ذكره علماء مدرسة العقل.

قال الإمام الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ): [اعلم أن العلماء ذكروا في فوائد المتشابهات وجوهاً عديدة:

الوجه الأوّل: أنّه متى كانت المتشابهات موجودة كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب قال تعالى: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾**[١٤٢: آل عمران].

الوجه الثاني: لو كان القرآن محكماً بالكلية لما كان مطابقاً إلاّ لمذهب واحد، وكان تصريحه مبطلاً لكلّ ما سوى ذلك المذهب، وذلك ممّا ينفر أرباب المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه.

الوجه الثالث: إن القرآن إذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه افتقر الناظر فيه إلى الاستعانة بدليل العقل، وحينئذٍ يتخلص عن ظلمة التقليد، ويصل إلى ضياء الاستدلال والبينة. أما لو كان كله محكماً لم يفتقر إلى التمسك بالدلائل العقلية فحينئذٍ كان يبقى في الجهل والتقليد.

الوجه الرابع: لما كان القرآن مشتملاً على المحكم والمتشابه افتقروا إلى تعلم طرق التأويلات وترجيح بعضها على بعض، وافتقر تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللّغة والنحو وأصول الفقه. ولو لم يكن الأمر كذلك ما كان يحتاج الإنسان إلى تحصيل هذه العلوم الكثيرة، فكان إيراد هذه المتشابهات لأجل هذه الفوائد الكثيرة](٨٨). نجد من كلام إمام التفسير في مدرسة العقل الإمام الرازي أنّه يبين لنا فوائد المتشابهات ومن أهم الفوائد: أن المتشابه صعب فهمه ويحتاج إلى أدوات هي أدوات تفسير وتأويل القرآن الكريم من تعلم الفقه وأصوله واللغة والنحو وأصول الدين.

وقال الإمام الرازي عن حمل الآيات المتشابهة: [وأما المحقق المنصف، فإنه يحمل الأمر في الآيات على أقسام ثلاثة:

أحدها: ما يتأكد ظاهرها بالدلائل العقلية، فذاك هو المحكم حقاً.

ثانيها: الّذي قامت الدلائل القاطعة على امتناع ظواهرها، فذاك هو الّذي يحكم فيه بأن مراد الله تعالى غير ظاهره.

ثالثها: الّذي لا يوجد مثل هذه الدلائل على طرفي ثبوته وانتفائه، فيكون من حقه التوقف فيه، ويكون ذلك متشابهاً، بمعنى أن الأمر مشتبه فيه ولم يتميز أحد الجانبين عن الآخر](٨٩).

وبين الإمام الرازي موقف العلماء المحققين تجاه النصوص المتشابهة، وكان محل الاهتمام لديه هو التّحليل للنصوص بالأدلة العقلية، وعدم حملها على ظواهرها المستحيلة عقلاً. قال تعالى: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾**[٧: عمران].

قال الإمام الرازي: [اعلم أنّه تعالى لما بين أن الزائغين يتبعون المتشابه، بين أن لهم فيه غرضين.

فالأول : هو قوله تعالى: **﴿ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ﴾**.

والثاني: هو قوله تعالى: **﴿وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾**.

فأما الأول: فاعلم أن الفتنة في اللّغة الاستهتار بالشيء والغلو فيه، وذكر المفسرون في تفسير هذه الفتنة وجوهاً عديدة:

أولها : قال الأصم: إنهم متى أوقعوا تلك المتشابهات في الدين صار بعضهم مخالفاً للبعض في الدين، وذلك يفضي إلى الهرج والمرج، فذاك هو الفتنة.

وثانيها: أن التمسك بذلك المتشابه يقرر البدعة والباطل في قلبه فيصير مفتوناً بذلك الباطل عاكفاً عليه لا ينقلع عنه بحيلة البتة.

وثالثها: أن الفتنة في الدين هو الضلال عنه ومعلوم أنّه لا فتنة ولا فساد أعظم من الفتنة في الدين والفساد فيه.

أما الغرض الثاني: وهو قوله تعالى: **﴿وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾** فاعلم أن التأويل هو التفسير... واعلم أن المراد منه أنهم يطلبون التأويل الذي ليس في كتاب الله عليه

دليل ولا بيان، مثل طلبهم أن الساعة متى تقوم، وأن مقادير الثواب والعقاب لكلّ مطيع وعاص كم تكون](٩٠).

رحم الله الإمام الرازي لقد بين أن الّذي يبتغي من المتشابه الفتنة فهذا يؤدي إلى الخلافات والنزاعات، وأن الّذي ينبغي من المتشابه التأويل هذا يريد من البحث في المتشابه الوصول إلى معرفة الساعة ومقدار الثواب والعقاب. أما الّذي يريد من تأويله توضيح المعاني وفهمها فهو الاستخدام السليم للمتشابه، وهو أيضاً بين أن المسلك الصحيح هو عدم التفويض والترك على الظاهر.

وقال الإمام الرازي: [قال القاضي: هؤلاء الزائغون قد ابتغوا المتشابه من وجهين:

أحدهما: أن يحملوا على غير الحق: وهو المراد من قوله: **﴿ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ﴾**.

والثاني: أن يحكموا بحكم في الموضع الّذي لا دليل فيه، وهو المراد من قوله: **﴿وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾**.

ويبين تعالى ما يكون زيادة في ذم طريقة هؤلاء الزائغين فقال: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾**(٩١).

والتأويل إذا لم يكن عليه دليل في اللّغة العربيّة، ولم يكن واضحاً فليس بتأويل، قال تعالى: **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾** الآية:

وقال الإمام الرازي: [واعلم أن الراسخ في العلم هو الّذي عرف ذات الله وصفاته بالدلائل اليقينية القطعية وعرف أن القرآن كلام الله تعالى بالدلائل اليقينية، فإذا رأى شيئاً متشابهاً، ودل القطعي على أن الظاهر ليس مراد الله تعالى، علم حينئذ قطعاً أن مراد الله شيء آخر سوى ما دل عليه ظاهره، وأن ذلك المراد حق، ولا يصير كون ظاهره مردوداً شبهة في الطعن في صحة القرآن](٩٢).

ونجد أن الإمام الرازي قد ذهب إلى أن الألفاظ المتشابهة عند الراسخين في العلم، العارفين لذات الله وصفاته لا تؤخذ على ظواهرها، وإنّما تؤول التأويل الصحيح، ولا يسلك فيها التأويلات الباطلة.

ويتبين أن الراسخين في العلم مطلوب منهم أن يؤولوا النصوص المتشابهة ولا يتركوها على ظاهرها ويفوضوها ويسكتوا عن تبيين معانيها. لذلك قال الله تعالى عن الراسخين في العلم: **﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾**، فكان مدحهم من الله ﷻ أنهم راسخون ومدركون للعلوم وأصحاب عقل وفهم.

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٩١هـ): [مدح للراسخين بجودة الذهن وحسن النظر وإشارة إلى ما استعدوا به للاهتداء إلى تأويله وهو تجرد العقل عن غواشي الحس](٩٣).

قال الإمام محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): [مُدِحَ الراسخون في العلم بأنهم قالوا آمنا به. ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأنّ من علم شيئاً على التفصيل لا بد أن يؤمن به، وإنّما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد غير الظاهر، ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان](٩٤).

وهذا تصريح من الإمام أبي حيان رحمه الله أن تعيين المراد من تأويل لا يقطع به إنّما يختلف المعنى للكلام لاختلاف السياق، لكن لا يؤخذ على ظاهره ويفوض بل يبين ويفسر النص.

بعد توضيح الآية من كلام المفسرين في المنقول والمعقول نجد أنهم حذروا من أن تجمع الآيات المتشابهة؛ لأنها تؤدي إلى الوقوع في شبهة التشبيه والتجسيم. قال الإمام القرطبي (ت٦٧١هـ): [قال شيخنا أبو العباس رحمه الله تعالى: متبعو المتشابه لا يخلوا أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلال العوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن؛ أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة ممّا ظاهره الجسميه، حتّى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم وصورة مصورة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع تعالى الله

عن ذلك](٩٥).

لقد بيّن ابن تيمية في تفسيره لسورة الإخلاص معنى التأويل بمعنى المرجع والمآل واستدل على ذلك بآيات أشارت إلى التأويل مع نقله لبيان السلف الصالح لمعنى التأويل.

"وعن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾**[٥٣: الأعراف]، تصديق ما وعد في القرآن، وعن قتادة تأويله ثوابه، وعن مجاهد جزاءه وعن السدي عاقبته، وعن ابن زيد حقيقته، قال بعضهم تأويله: ما يؤول إليه أمرهم من العذاب وورود النار، وقال تعالى: **﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾** [٣٩: يونس]، قال بعضهم تصديق ما وعدوا به من الوعيد، والتأويل ما يؤول إليه الأمر. وعن الضحاك يعني عاقبته ما وعد الله في القرآن أنه كائن من الوعيد والتأويل ما يؤول إليه الأمر"(٩٦).

ممّا ذكر يتضح أن من أخطر أمور التوحيد والاعتقاد هو أن نترك نصوص الصفات المتشابهة دون توضيح معانيها وتأويلها وتفسيرها.

وبعد أن نقلنا أقوال الأئمة المفسرين من مدرستي النقل والعقل للآية نخلص إلى ما يأتي: أن المحكم هو: ما كان أصلاً ومرجعاً معتمداً واضح المعنى ظاهر الدلالة باعتبار نفسه.

وأن المتشابه هو ما تجاذبته الاحتمالات بحيث لا يظهر المراد منه أو يظهر لكن بدلالة غيره.

وسبب هذا القول بالمحكم والمتشابه:

١- اللّغة العربيّة تحتمل ذلك؛ لأنّ المحكم هو المنع والرد والقضاء والرجوع في اللّغة، فالمحكم أصل ومرجع موثوق به، وما يكون كذلك يكون واضحاً بيناً.

٢- القرآن الكريم بيّن في قوله تعالى: **﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾**[٧: آل عمران]، فالقرآن بيّن أن الآيات المحكمات هن الأصل والمرجع، اللاتي لهنّ معنى واحد واضح مبين.

أما المتشابه فهو له أكثر من معنى. لذلك نجد أن القرآن بين أن الناس أمام المتشابه أما يأخذه على سبيل الفتنة والتشبيه، وأما يأخذه على سبيل التأويل والتفسير.

وهذا لأنّ المتشابه يحتمل عدة معانٍ. قال تعالى: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾**[٧: آل عمران].

يدل هذا النص على أن التأويل للنصوص المتشابهة كعلم الساعة والروح وطلوع الشمس من مغربها لا يعلمه إلاّ الله.

أما النصوص المتشابهة الّتي يعلمها الراسخون في العلم مثل الآيات المتشابهة فهذه يذهبون إلى تأويلها.

فالراسخون بسبب رسوخهم وتمكنهم وفهمهم يعلمون تأويل المتشابه ودليل ذلك ما نقلناه عن السلف الصالح من تأويلات للآيات المتشابهة.

من خلال ما بينه المفسرون في مدرسة المعقول نخلص إلى ما يأتي:

أولاً: أن المحكم سهل الوصول إلى معرفته وفهمه أما المتشابه فإنه يحتاج إلى تدبر وطول تأمل وفهم وهذا لا يكون إلاّ من العلماء الراسخين.

ثانياً: أن وجود المتشابه في كتاب الله ﷻ جعل لدى الباحث أن يكون عالماً في اللّغة وأصول الدين وأصول الفقه وراسخاً فيه حتّى يصل إلى ما أراد الله ﷻ مع التنزيه لله تبارك وتعالى.

ثالثاً: أن القرآن أمرنا بالتدبر والتفكر والعلم بالآيات؛ لأنه يستحيل عقلاً أن الله أنزل إلينا كتاباً لا نفهمه لذلك وجدنا أن المفسرين جميعاً فسّروا الآيات وعلموا معانيها.

المطلب الثاني: التفويض في السنة النبوية:

بالبحث في قضية التفويض استدل العلماء الذين ذهبوا للتفويض في الأسماء والصفات بلفظ الحديث الوارد عن النبي ﷺ إذ قال: بالحديث الطويل ... "فما علمتم منه فقولوه وما جهلتم فكلِوه إلى عالمه".

وسنبين إن شاء الله شرح هذا الحديث الشريف وما يحويه من معانٍ وما مقصود عباراته.

الحديث هو: [عن عمرو بن شعيب عن جده قال

سمع النبي ﷺ قوماً يتدارؤون، قال: إنّما هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنّما نزل الكتاب الله يصدق بعضه بعضاً فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم فقولوه وما جهلتم فكلوه إلى عالمه](٩٧).

قال ابن المطرز (ت٦١٠ه) [درأ: (الدرء) الدفع](٩٨).

والمعنى يتدارؤون: يتدافعون ويتخاصمون في النقاش.

ضربوا كتاب الله. قال الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢ه): [الجهل على ثلاثة أضرب:

الأوّل: وهو خلو النفس من العلم هذا هو الأصل، وقد جعل ذلك بعض المتكلمين مقتضياً للأفعال الجارية على غير النّظام.

والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً](٩٩).

والمعنى: ما اعتقدتم وعلمتم من المعاني المتشابهة بخلاف العلم بتنزيه الله عنه من ظواهر الألفاظ فكلوه إلى عالمه.

شرح الحديث:

قال الإمام البغوي (ت٥١٦ه) عند شرحه للحديث الشريف: [قوله: يتدارؤون يريد يختلفون، ومنه قوله تعالى: **﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾**[٧٢: البقرة]، أي تدارأتم وتدافعتم واختلفتم.

وروي عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال إنّما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب(١٠٠).

وروي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "المراء في القرآن كفر"(١٠١)، واختلفوا في تأويله فقيل معنى المراء: الشك، كقوله سبحانه: **﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾**[١٧: هود]، أي شك، وقيل المراء هو الجدال المشكك، وذلك أنّه إذا جادل فيه أداه إلى أن يرتاب في الآي المتشابه منه، فيؤديه ذلك إلى الجحود، فسماه كفراً باسم ما يخشى من عاقبته، إلاّ من عصمه الله وتأوله بعضهم على المراء في قراءته، وهو أن ينكر بعض القراءات المروية وقد أنزل الله القرآن على سبعة أحرف فتوعدهم بالكفر لينتهوا عن المراء فيها والتكذيب بها. إذ كلها قرآن منزل يجب الإيمان به.

وكان أبو العاليه الرياحي إذا قرأ عنده إنسان لم يقل ليس هو كذا ولكن يقول أما أنا فأقرأ هكذا.

قال شعيب بن أبي الحباب، فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: أرى صاحبك قد سمع أنّه من كفر بحرف فقد كفر به كله.

وقيل إنّما جاء هذا في الجدال بالقرآن من الآي الّتي جاء فيها ذكر القدر والوعيد. وما كان في معناها على مذهب أهل الكلام والجدل.

وفي معناه الحديث الأوّل دون ما كان منها في الأحكام وأبواب الإباحة والتحريم فإنّ أصحاب رسول الله ﷺ قد تنازعوا فيما بينهم، وتحاجوا بها عند اختلافهم في الأحكام. قال الله ﷻ: **﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾**[٥٩: النساء](١٠٢).

وقال الإمام أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي رحمه الله في شرحه للحديث. عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ذات يوم والناس يتكلمون في القدر قال: وكأنما تفقا - فتحات مع تشديد القاف أي شت أو عصر في وجهه أي فغضب واحمر من أجل الغضب احمراراً يشبه لون عصير حب الرمان- في وجهه حب الرمان من الغضب.

قال؛ فقال: لهم مالكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض بهذا هلك من كان قبلكم، قال: فما غبطت (بفتح الباء وكسرها من غبط)(١٠٣). كضرب وسمع إذا تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريه زوالها عنه بخلاف الحسد، فإنه تمنى زوال نعمة المحسود عليه، والمراد هنا أنّه حاسد من نفسه بمجلس فيه رسول الله ﷺ تخلفت عنه مروره بها لو كانت تخلفت عن هذا المجلس، أي إنّه تمنى عدم حضور ذلك المجلس لغضب رسول الله ﷺ](١٠٤).

ومن الأحاديث الّتي تدور حول المعنى الّذي نريد وهو عن المراد والقصد من التفويض، وعن التحذير

من الاختلاف في كتاب الله تعالى، وعدم الأخذ على الظاهر. هذه الأحاديث الشريفة الّتي رواها الإمام مسلم في صحيحه:

وقد بين هذه الأحاديث الإمام القرطبي في شرحه لصحيح الإمام مسلم بتفصيل وكان قد أجاد بشرحه وأفاد، وبين أموراً كثيرة، ومن جوانب متعددة وسنورد ما قاله:

قال الإمام أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ): عند شرحه لحديث النبي ﷺ: "إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم"(١٠٥).

[وقوله إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم، يعني يتبعونه ويجمعونه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلال للعوام كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسنة ممّا يوهم ظاهر الجسمية حتّى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم وصورة مصورة، ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع تعالى الله عن ذلك. فحذر الرسول من سلوك طريقهم(١٠٦).

قال ﷺ: "اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فيه فقوموا".

وقال الإمام القرطبي شارحاً هذا الحديث: [يحتمل هذا الخلاف على ما قلناه آنفاً - يعني ما قاله عن القراءات-.

وقال القاضي: قد يكون أمره بالقيام عند الاختلاف في عصره وزمنه، إذ لا وجه للخلاف والتنازع حينئذ لا في حروفه ولا في معانيه، وهو ﷺ حاضر معهم فيرجعون إليه في مشكله، ويقطع تنازعهم بتبيانه.

قلت -أي الإمام القرطبي-: يظهر لي أن مقصود هذا الحديث الأمر بالاستمرار في قراءة القرآن وفي تدبره والزجر عن كلّ شيء يقطع عن ذلك.

والخلاف فيه عن حالة القراءة فاقطع عن ذلك في أي شيء كان من حروفه أو معانيه. والقلب إذا وقع فيه شيء لا يمكن رده على الفور، فأمرهم بالقيام إلى أن تزول تشويشات القلب، ويستفاد هذا من قوله: "اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم"، فإنّ القراءة باللسان والتدبر بالقلب فأمر باستدامة القراءة مدة دوام تدبر القلب. فإذا وقع الخلاف في تلك الحال انصرف اللسان عن القراءة والقلب عن التدبر. وعلى هذا فمن أراد أن يتلوا القرآن فلا يبحث عن معانيه في حال قراءته مع غيره، ويفرد لذلك وقتاً غير وقت القراءة، والله أعلم](١٠٧).

بعد البيان المفصل للحديث الّذي كان من أدلة من أثبت التفويض نقول: قوله ﷺ في الحديث: "فما علمتم منه فقولوه" دليل على مذهب التأويل. وقوله "وما جهلتم فكلوه إلى عالمه" دليل عند من أثبت مذهب التفويض وأن التفويض هو الجهل أو عدم العلم بالمقصود من النص وإنّما يصار إليه بعد العجز عن فهم المقصود من النص(١٠٨).

فقد بات بشكل واضح أن المثبت لمذهب التفويض يعتمد قول النبي ﷺ: "وما جهلتم فكلوه إلى عالمه".

وليس في القرآن شيء يجهل حتّى أن العلماء لم يبقوا لنا آية إلاّ أوضحوها وحللوا معانيها، واستخرجوا منها الحكم والأحكام والمسائل والتفاسير الّتي فسرها المسلمون لكتاب الله ﷻ، أكثر من أن تحصى وتعد، وقد بينت كلّ مشكل وأوضحت كلّ مبهم.

أما ما كان مجهولاً كالحروف المقطعة وغيرها فإنّ العلماء منهم من حاول الاجتهاد لفهم معانيها، ومنهم من تركها ووكلها إلى عالمها، ومنها قضايا الغيب كالساعة والروح وغيرها فإنهم وكلوها إلى عالمها.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم نقرر النتائج الآتية:

١- الاختلاف في تحديد مفهوم التفويض حيث ذهب طرف إلى القول بأن التفويض معناه عدم العلم بالمعنى المراد، فيقول الله أعلم بمراده، في حين يرى طرف آخر أن التفويض هو رفض الجدل

وإرجاع الأمر إلى الله وأن كان المعنى معلوماً عنده، ولكنه منعاً للجدل والخصومة، يقول: الله أعلم بالمراد.

٢- التفويض الذي عرف عن السلف كان في تحديد الكيفية أو الهيئة والصورة، بينما يقولون المعنى معلوم ومعقول ومفهوم وغير مجهول، ولهذا كانوا يفسرون الآيات والأحاديث ويشرحون معانيها ويقفون عند ذلك فلا يتجاوزوه.

٣- التفويض بالمعنى السلبي ظهر بعد نشأة المدارس الكلامية العقلية في نهاية القرن الثالث ومطلع القرن الرابع الهجريين.

٤- كان للتفويض آثار سلبية حيث أدى إلى نزاع فكري وخلافات منهجية، فوقع البعض في التجسيم والتشبيه، وأطلق البعض عبارات موهمة أدّت على وقف التدبر والتفكر وجمود العقل. في حين أن البعض أسرف في تأويل النصوص وحملها على غير ما دلت عليه من المعاني العقلية فحملوا النصوص على غير ما أراد الله ورسوله لخوفهم من الوقوع في التفويض.

الهوامش:

---

(١) الفراهيدي أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨٥، ج٧، ص٦٤.

(٢) أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، **المغرب في ترتيب المعرب**، مكتبة أسامة بن زيد، ط١، حلب، ١٩٧٩م، ج٢، ص ١٥٢.

(٣) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، مادة فوض، دار صادر، ط١، بيروت، د.ت.

(٤) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧)، **القاموس المحيط**، (مادة فوض)، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٩٩٣، ص١٢٤٤.

(٥) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ج٥، ص٧١.

(٦) الراغب الأصفهاني، **المفردات**، مداة فوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.

(٧) أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، دار الفكر، ط١، دمشق، ج٤، ص٤٦٠.

(٨) ابن الأمير، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي، **حاشية ابن الأمير**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١، ص١٨٣.

(٩) الباجوري، الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي (ت ١٢٧٧هـ)، **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص١٠٤.

(١٠) الشيخ عبد الكريم تتان والشيخ أديب الكيلاني، **عون المريد في شرح جوهرة التوحيد**، دار البشائر، ط١، دمشق، سوريا، ج١، ص٤٦١.

(١١) الأزدي، أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي (ت ٤١٢هـ)، **طبقات الصوفية**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، ص٤٠.

(١٢) الشنقيطي، محمد بن أحمد الملقب بالداه، **شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة**، دار الفكر، سوريا، ص٨٩.

(١٣) المناوي، محمد عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، دمشق، ١٤١٠، ص١٩٥.

(١٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ودرء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ج١، ص١١٨.

(١٥) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١٣، ص٣٤٣.

(١٦) **المرجع نفسه**، ج١٣، ص٣٤٣.

(١٧) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، **دفع شبه التنبيه بأكف لتنزيه**، ط٣، دار الإمام النووي، عمان، الأردن، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص١٤٧.

(١٨) ابن الجوزي، **دفع شبهة التنبيه بأكف التنزيه**، ص٤٧.

(١٩) أحمد بن محمد بن هارون، **الخلال**، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، دار الراية، ط١، الرياض، السعودية، ١٤١٠هـ، ج١، ص٣٣٤.

(٢٠) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**، تحقيق: العلوي والبكري، الجزء السابع، أوقاف المغرب، ص١٣٧.

(٢١) المناوي، **التوقيف على مهمات التعارف**، ص٦١٤.

(٢٢) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري رشح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج١٣، ص٣٤٣.

(٢٣) **المرجع السابق**، ج١٣، ص٣٤٣.

(٢٤) **المرجع نفسه.**

(٢٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، ط٣، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٤.

(٢٦) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد عبد العليم البروني، دار الشعب، ط٢، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ج٤، ص١٥-١٦.

(٢٧) النووي، محي الدين يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج٢، ص١٥.

(٢٨) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، ج١٢، ص٢٨٢.

(٢٩) **تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية**، ص١٠٦.

(٣٠) **مجموع الفتاوى**، ج٥، ص٣٦ وما بعدها.

(٣١) الراغب الأصفهاني، **مفردات القرآن**، ج١، ص٩٣٦.

(٣٢) الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥، ص١٨٥.

(٣٣) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ونعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٩، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ج٨، ص١٠٥.

(٣٤) الخلال، **السنة**، ج١، ص٣٣٤.

(٣٥) الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج٩، ص١١٦.

(٣٦) ابن خزيمة، الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ** تحقيق: عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد للنشر والتوزيع، ط١، السعودية، الرياض، سنة ١٤٠٦هـ، ج١، ص٢٦.

(٣٧) البربهاري، الحسين بن علي بن خلف البربهاري، **كتاب شرح السنة**، تحقيق: محمد ابن سعيد القحطاني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، ط١، الدمام، ١٤٠٨هـ، ص٢٤-٢٥.

(٣٨) **المرجع نفسه**، ص٣١.

(٣٩) **المرجع نفسه**، ص٣٢.

(٤٠) الخطيب البغدادي، **الكلام على الصفات**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٣١.

(٤١) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٣٢.

(٤٢) ابن الجوزي، **دفع شبه التشبيه**، ص١٢٢.

(٤٣) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، **لمعة الاعتقاد**، دار ابن حزم، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٨.

(٤٤) ابن قدامة، **ذم التأويل**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص١٠٧.

(٤٥) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١٣، ص٣٨٣.

(٤٦) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، طبع في مصر سنة ١٩٥٢، ج١، ص٢٥٤.

(٤٧) القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٩٧.

(٤٨) الباقلاني، **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، ص١٩٨.

(٤٩) الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج٤، ص١٩٩.

(٥٠) الراغب الأصفهاني، **مفردات القرآن**، ج١، ص٢٠٦.

(٥١) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٤، ص ٢٨٠.

(٥٢) ابن خزيمة، الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، **كتاب التوحيد، وإثبات صفات الرب ﷻ**، تحقيق: عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد للنشر والتوزيع، ط١، السعودية، الرياض، ١٤٠٦هـ، ج١، ص٢٩.

(٥٣) الخطيب البغدادي، **الكلام على الصفات**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٣١.

(٥٤) ابن قدامة المقدسي، موفق الدين بن عبد الله بن أحمد، **لمعة الاعتقاد**، دار ابن حزم، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٨.

(٥٥) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٩٢.

(٥٦) ابن جماعة، بدر الدين ابن جماعة، **إيضاح الدليل**، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام، ط١، القاهرة، مصر، ١٤١٠هـ، ص١٠٢.

(٥٧) ابن الجوزي، **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، ص١٠٢.

(٥٨) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، **التذكار في أفضل الأذكار من القرآن الكريم**، ص٢٢٦.

(٥٩) أبو حيان الأندلسي، محمد يوسف بن علي الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج٤، ص٤٧٤.

(٦٠) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٩، ص٢٤٨.

(٦١) السبكي، تاج الدين أبي ناصر عبد الوهاب بن علي السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ج٥، ص١٩٢.

(٦٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري** ج١٣، ص٤٣٢.

(٦٣) **المرجع نفسه**، ج١، ص٢٢٥.

(٦٤) المقري، أحمد المقري المغربي، **إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة**، ص٨٨.

(٦٥) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ج٨، ص٢٧.

(٦٦) الطبري، **تفسير الطبري، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص١٧١.

(٦٧) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٧٥.

(٦٨) الطبري، **تفسير الطبري**، ج٣، ص١٧٥.

(٦٩) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٧٥.

(٧٠) الطبري، **تفسير الطبري**، ج٣، ص١٧٧.

(٧١) **المرجع نفسه**، ص١٧٧.

(٧٢) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٨٠.

(٧٣) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٨٠.

(٧٤) الطبري، **تفسير الطبري**، ج٣، ص١٨١.

(٧٥) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٨٢.

(٧٦) الطبري، **تفسير الطبري**، ج٦، ص٢٠١.

(٧٧) البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، **معالم التنزيل**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج٢، ص٨.

(٧٨) الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ج١، ص١٨٧.

(٧٩) الطبري، **تفسير الطبري**، ج٣، ص١٨٥.

(٨٠) **المرجع نفسه**، ج٣، ص١٨٥.

(٨١) الثعالبي، **الجواهر الحسان**، ج١، ص١٨٧.

(٨٢) البغوي، **معالم التنزيل**، ج٢، ص٩.

(٨٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير المأثور**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج٢، ص١١.

(٨٤) السيوطي، **الدر المنثور في التفسير المأثور**، ج٢، ص١١.

(٨٥) القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج٤، ص١٣.

(٨٦) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٤، ص١٤.

(٨٧) **المرجع نفسه**، ج٤، ص١٤.

(٨٨) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، **التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب**، تحقيق: مكتب دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩، ج٧، ص١٤٢.

(٨٩) الرازي، **التفسير الكبير**، ج٧، ص١٤٤.

(٩٠) الرازي، **التفسير الكبير**، ج٧، ص١٤٥.

(٩١) **المرجع نفسه**، ج٧، ص١٤٥.

(٩٢) الرازي، **التفسير الكبير**، ج٧، ص١٤٦.

(٩٣) البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ج١، ص٣٢٠.

(٩٤) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج٢، ص٤٠١.

(٩٥) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٤، ص١١.

(٩٦) أحمد بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المجلد السابع عشر، مكتبة المعارف، الرباط- المغرب، ص٣٦٤-٣٦٥.

(٩٧) رواه الإمام أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ج١٣، ص٤٩١. ورواه عبد الرزاق في **مصنفه**، ج١١، ص٢١٧. والطبراني في **الأوسط**، ج٧، ص٧١. وابن ماجه، ج١، ص٣٣. والبغوي في شرحه السنة.

(٩٨) ابن المطرز، **المغرب في ترتيب المعرب**، ج٢، ص٢٠١.

(٩٩) الراغب الأصفهاني، **مفردات القرآن**، ص٥٣١.

(١٠٠) رواه مسلم في **صحيحه**، كتاب العلم، باب النهي عن إتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، ج١٣، ص١٤٦.

(١٠١) رواه أبو داود في **سننه**، ج١٢، ص٢٠٠٦. ورواه أحمد في **مسنده**، ج١٦، ص١٨٩. والنسائي في **السنن الكبرى**، ج٥، ص٣٣. والطبراني في **الكبير**، ج١٩، ص٦٤.

(١٠٢) البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، ص٢١٣-٢١٤.

(١٠٣) رواه ابن ماجة في **سننه**، ج١، ص٩٣. ورواه أحمد في **مسنده**، ج١٣، ص٢١٩.

(١٠٤) الساعاتي، أحمد عبد الرحمن البنا، **الفتح الرباني**، لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ج١، ص١٤٣.

(١٠٥) رواه البخاري في **صحيحه**، ج١٤، ص١٤. ورواه مسلم في **الصحيح**، ج١٣، ص١٤٥. وأبو داود، ج١٢، ص١٩٨. ورواه أحمد في **مسنده**، ج٥٣، ص١٥٩.

(١٠٦) القرطبي، الحافظ أحمد بن عمر بن إبراهيم، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، ط١، دمشق، سوريا، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ج٦، ص٦٩٧.

(١٠٧) **المرجع نفسه**، ج٦، ص٧٠.

(١٠٨) الحديث رواه مسلم في **صحيحه**، ج١٣، ص١٤٧.